COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا

إعداد

عماد علي نقريش

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يوليو ٢٠١٨م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلي التعرف علي دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث قد يترتب علي بروز هذه الظاهرة توتر في العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا الأمر الذي قد يهدد مصالحهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فضلاً عن الأبعاد الامنية، وبالتالي فإن العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا قد تأثرت بشكل مباشر نظراً لتدفق المهاجرين الغير شرعيين إلي الموانئ والمدن الإيطالية. وتفتقر الأجهزة الحكومية الليبية إلي العديد من الوسائل الرادعه التي تمنع وصول المهاجرين غير الشرعيين إلي إيطاليا. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي الذي يؤدى إلى تبيان وتوضيح ظاهرة الهجرة غير الشرعية وبصفة خاصة بين الموانئ الليبية والموانئ الإيطالية بعد أحداث ١٧ فبراير ٢٠١١ وحتى الآن، وبروز حالة من عدم الإستقرار الأمني بين ليبيا وإيطاليا بالرغم من وجود إتفاقية موقعة بين ليبيا وإيطاليا بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية منذ عام ٢٠٠٣، وكذلك التعرف على الإلتزامات الدولية والتعهدات التى تلتزم بها الدول لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذلك الإلتزامات والإتفاقيات الموقعة بين الطرفين لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والإجراءات التى تتبعها الحكومة الليبية حيال منع تسلل المزيد من المهاجرين والإجراءات التى تتبعها السلطات الإيطالية حال وصول مهاجرين غير شرعيين لديهم، وكذلك التعرف على الدعم الذى تقدمه الهيئات والمنظمات الدولية للحد من مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك اتبعت الدراسة المنهج المقارن لتبيان مدي إرتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدم الإستقرار الأمني بين ليبيا وإيطاليا. ولقد اوضحت نتائج الدراسة الطرق الإجرائية التي إتخذتها الحكومة الليبية بمساعدة إيطاليا في حفظ الأمن وعدم إنتهاك السيادة من أجل تدريب السلطات الليبية علي كيفية مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية إحتجاز المهاجرين غير الشرعيين ومثول مهربي البشر أمام القضاء الليبي وصولاً إلي الترحيل والإحتجاز. ولقد اوصت الباحث بضرورة إجراء حوار مجتمعي واسع لمناقشة تأثير الإتفاق الليبي المبرم مع إيطاليا بشأن الهجرة غير الشرعية وتنحية الخلافات السياسية جانباً مع التركيز علي مصلحة ليبيا وسيادتها الوطنية في المقام الأول.

ABSTRACT

The purpose of this research is to identify the role of governmental agency confronting the phenomenon of illegal immigration. This phenomenon lead to appear strain of international relations between Libya and Italy. It treat their economic, social and political interests. In addition, the security aspects. Consequently, the international relation between Libya and Italy has been direct affected cause illegal refeguee inflow between cities and Italian ports. The Libyan agencies lack of several deterrent facilities that avoid illegal immgrants to reach to Italy. This Study follow inductive approach that lead to clarify and explore the phenomenon of illegal immgaration inparticular between Libyan and Italian ports after the action of 17th feburary 2011 until right now, and the instability of security betwwen Libya and Italy. However, there is a contract has been signed between Libya and Italy about illegal immigration since 2003. In addition, to understand the international commitment and pledges to the countries that combating illegal immgation, and arrangements taken by Libyan governments to avoid penetrate more immgrants and the procedures than folloed by Italian government when the illegal immgrants has been arrived. And determine the sponsored that provided from international organization and corporations to combat the phenomenon of illegal immigration. This study follow the comperative study to ensure the relationship between the phenomenon of illegal immigration and instability of security. The findings has becom the procedural matters that used by Libyan government supported by Italy to prevent the security and violation of sovereighty for training the Libyan authorities to combat the phenomenon of illegal immigration, arrest the illegal immigrants and human smugglar appearance in front of Libyan court to carry over. The researcher recommended that needs to widely soceity negotiation to discuss the effects of Libyan contract with Italy to illegal immgation, remove and put aside to political differences , with concentrate the interest of Libya and national sovereignty in the first step.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Abdi Omar Shuriye
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
El Fatih Abdullahi Abdelsalam
Examiner

This dissertation was submitted to the IIUM Academy of Graduate and Professional Studies and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Mohd. Darbi Hashim
Head of Programme, School of Advanced Legal and Sha'riah Studies

This dissertation was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Ashgar Ali Ali Mohamed
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Emad Ali Negerish

Signature: ……..……..…… Date:..…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: عماد علي نقريش

دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة الغير شرعية في إطار العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عماد علي نقريش

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من قبِلا باغترابي عنهما فترة .. ما كنّا نحسب أن تمتد سنين طويلة .. صابرين محتسبين .. مع غصة الألم .. ولوعة الفراق .. حتى أبلغ ما أَمّلا ..

مازال دعاؤك أمي أن أكون من علماء الأمة .. دافعاً لي لمواصلة المسير نحو الهدف ..

ومازالت عنايتك أبي ورعايتك وأمَلُك بأن أسُدَّ ثغراً عظيماً من ثغور الأمة .. محركاً لي نحو هذا الهدف ..

لعلي ببلوغ مرادكما –وهو أيضاً مرادي– أردُّ لكما في الدنيا ويوم القيامة بعضاً مما حبوتماني به .. وبعضاً مما غمرتماني به .. وبعضاً مما قسمتماه لي من قلبيكما .. يا نبع الفؤاد .. ويا رمز كل عطاء ..

وإلى من جمعني بهم بيت واحد .. في ظل والدَينا الكريمَين .. فلَكَم أُكِنّ لكم إخوتي وأخواتي .. عظيمَ الامتنان والفخر .. لمساندتكم ودعائكم .. آملاً من الله أن يجمعني بكم في ربوع الوطن .. بعد هذا الاغتراب الطويل ..

وأما أنت يا زوجتي الغالية .. يا من ذقتي الغربة والفراق .. شهوراً طويلة .. وتحمّلتي مسؤولية ريحانتينا .. سندس وجمان .. طوال فترة انشغالي بالعلم والدعوة .. فكنتي نِعم المربية .. ونعم الصابرة .. فلك كل الوفاء .. يا رمز الوفاء ..

إلي ابنائي علي..إبراهيم ..فاطمة

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علي بكرمه وعظيم فضله بإتمام هذه الرسالة، أشكره تعالى ولا أحصي ثناء عليه. والصلاة والسلام على معلم البشرية، النبي العربي الأمّيّ، محمد بن عبدالله. أما وقد وفقني الله سبحانه وتعالى لإكمال هذا العمل، فإنني أتقدم بخالص الشكر وأجزل العرفان لأستاذي البروفيسور عابدي عمر شوري الذي أشرف على هذا البحث وأولاه عنايته الكريمة، وذلك بإرشاده ونصحه المحض، كما فتح لي مكتبه ومكتبته أستفيد منهما في أي وقت أشاء، مما أعانني كثيراً في تذليل الصعاب وتجاوز العقبات، فجزاه الله عني خيراً . والشكر موصول للأستاذ البروفيسور الفاتح عبد السلام الذي لم يبخل علي بالنصيحة والتوجيه في كل مرة أزور مكتبه.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل التمهيدي: خطة البحث وهيكله العام ١

المقدمة ١

مشكلة البحث ٣

أسئلة البحث ٤

أهداف البحث ٤

أهمية البحث ٥

حدود البحث ٥

منهج البحث ٦

الدراسات السابقة ٦

الإطار النظرى للبحث ١٦

الفصل الأول: تاريخ الدولة الليبية ٢٠

تمهيد ٢٠

المبحث الأول: تاريخ ليبيا ما قبل الميلاد ٢١

المطلب الأول: علاقة ليبيا مع الإغريق ٢١
المطلب الثاني: علاقة ليبيا مع الفينيقيين..... ٢٢
المبحث الثاني: تاريخ ليبيا مابعد الميلاد ٢٦
المطلب الأول: ليبيا قبل الإسلام..... ٢٦
المطلب الثاني: فترات الإحتلال وفترة الإستقلال التي مرت علي ليبيا ٢٩

الفصل الثاني: تاريخ الهجرة ٣٤
تمهيد ٣٤
المبحث الأول: مبررات ظاهرة الهجرة ٣٤
المطلب الأول: دوافع ظاهرة الهجرة الشرعية ٣٤
المطلب الثاني: مبررات ظاهرة الهجرة غير الشرعية ٤١
المبحث الثاني: النماذج والنظريات الإجتماعية الموضحة لظاهرة الهجرة غير
الشرعية ٤٣
المطلب الأول: النماذج الإجتماعية الموضحة لظاهرة الهجرة غير
الشرعية..... ٤٣

الفصل الثالث: مفهوم الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية ٥٣
تمهيد..... ٥٣
المبحث الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها ومرتكزاتها..... ٥٤
المطلب الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها ٥٤
المطلب الثاني: مرتكزات الهجرة غير الشرعية..... ٥٨
المبحث الثاني: موقف القانون الدولي من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ٦٤
المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في الحد من ظاهرة الهجرة غير
الشرعية..... ٦٤

المطلب الثاني: دور الدول العظمي في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... ٦٦

الفصل الرابع: الوسائل التي تتبعها الأجهزة الحكومية الليبية والإيطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية..... ٦٩

المبحث الأول: الإجراءات والوسائل التي تقوم بها السلطات الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية..... ٧٠

المطلب الأول: وسائل القانون الليبي للحد من الهجرة غير الشرعية وتعهدات ليبيا الدولية ٧١

المطلب الثاني: إجراءات السلطات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... ٧٣

المبحث الثاني: الإجراءات والوسائل التي تقوم بها السلطات الإيطالية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية..... ٧٧

المطلب الأول: وسائل القانون الإيطالي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... ٧٧

المطلب الثاني: إجراءات الحكومة الإيطالية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... ٧٨

الفصل الخامس: التعاون بين إيطاليا وليبيا في إطار مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... ٨٣

المبحث الأول: موقف المنظمات الدولية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية..... ٨٤

المطلب الأول: موقف الإتفاقيات والمواثيق الدولية وتأثير الهجرة علي العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا. ٨٤

المطلب الثاني: موقف الأوروبيين من مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ٩٦
المبحث الثانى: آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وطرق مكافحتها القانونية والإجرائية ١١٠
المطلب الأول: الطرق القانونية والإجرائية التي تقوم بها الحكومة الليبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ١١١
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الهجرة غير الشرعية ١٢١

الفصل السادس: المعوقات التي تواجه ليبيا وإيطاليا في مكافحة الهجرة غير الشرعية ١٣٤
المبحث الأول: المعوقات التي تواجه ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية ١٣٥
المطلب الأول: المعوقات الطبيعية ١٣٥
المطلب الثاني: المعوقات غير الطبيعية ١٣٩
المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه إيطاليا في مكافحة الهجرة غير الشرعية ١٤٣
المطلب الأول: معوقات مع الشركاء الأوروبيين ١٤٤
المطلب الثاني: معوقات داخلية ١٤٦

الخاتمة والنتائج والتوصيات ١٤٩
أهم النتائج ١٥٠
التوصيات ١٥١

قائمة المصادر والمراجع ١٥٣

الفصل التمهيدي
خطة البحث وهيكله العام

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

وبعد! فإن الهجرة غير الشرعية من أبرز الموضوعات التى إنتشر فيها الجدل خلال الآونة الأخيرة، فالهجرة غير الشرعية من أبرز الظواهر الإنسانية القديمة والتى من خلالها ينتقل الإنسان من إقليم إلى أخر محاولاً إيجاد فرصة للعمل أو للإنتقال بشكل دائم. وبالرغم من الظروف الإقتصادية الطاحنه في معظم الدول الفقيرة فإن العديد من الأفراد مازالوا يحاولون الوصول إلي الدول المتقدمة للبحث عن الإستقرار في هذة الدول بالرغم من الشروط المعقدة التى تتخذها هذة الدول لمنع تدفق الهجرة غير الشرعية إليها.

وتعد الهجرة غير الشرعية هى النتيجة الطبيعية التى يحاول الأفراد اللجوء إليها للهروب من الواقع الإقتصادى والسياسى المؤلم التى تعيشة الدول الفقيرة. الأمر الذى ساهم فى ظهور العديد من مهربى البشر الذين يستغلون الطبقات الفقيرة ومحدودى الدخل الراغبين في الهجرة غير الشرعية من أجل إبتزازهم للحصول علي أموالهم وتهريبهم بطرق غير قانونية للدخول فى الدول المتقدمة.[1]

وبالرغم من إبرام العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تشدد على رفض الهجرة غير الشرعية وإتخاذ كافة السبل والوسائل والإجراءات الكفيلة بالحد من الهجرة غير الشرعية إلا أن الأزمة تفاقمت وأدت إلى حدوث عديد من المشاكل في العلاقات الدولية بين دول الإستقبال والدول المستقبلة والدول المصدرة للهجرة غير الشرعية. ومن ناحية أخرى فإن الهجرة غير الشرعية قد أدت إلى بروز مشكلة سماسرة الهجرة غير الشرعية.

---

[1] عزت حمد الشيشيني، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، (رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولي، الرياض، ٢٠١٠م)، ص١٣٧

ولقد بدأت مشكلة الهجرة غير الشرعية منذ خمسينيات القرن الماضى ولم تكن الدول المتقدمة تواجه مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث كانت تسعي هذة الدول إلي إستقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين سواء شرعيين أو غير شرعيين من أجل سد حاجه هذة المجتمعات من العمالة حيث أن المصانع والشركات في الدول الأوروبية وفي دول أمريكا الشمالية كانت في حاجه ماسة إلى سد الفجوة من العمالة الأجنبية.

وتقوم عصابات تهريب البشر بمحاولة تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الموانئ من خلال مراكب الصيد المتهالكة التى غالباً لاتستطيع الوصول إلى الدول الأوروبية وتغرق في عرض البحار ويغرق معها الآلآف من المهاجرين غير الشرعيين. وفي حالة وصول المهاجرين غير الشرعيين إلى الموانئ الأوروبية يتعرضون إلى الكثير من المشاكل من بينها مشاكل قانونية تتعلق بدخول البلاد الأوروبية بدون موافقة مسبقة وكذلك فقد يتعرضون إلى مخاطر الإعتقال والترحيل مرة أخرى من البلاد وقد يتعرضون إلي مخاطر الهلاك في عرض البحار.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف إختلافاً شديداً من بلد إلى أخر، فالهجرة غير الشرعية هي الإنتقال من إقليم إلي إقليم أخر دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات وذلك بهدف الإنتقال إلي وضع إقتصادى وإجتماعى وثقافي وسياسى أفضل. وتعتبر مشكلة الهجرة غير الشرعية من المشاكل المصاحبة لمشكلة البطالة والمشاكل السياسية الأخري التى قد تواجه المهاجرين غير الشرعيين في بلادهم[٢].

ولقد أصبحت بعض الدول المتقدمة من أبرز الدول التى يهاجر إليها معظم المهاجرين غير الشرعيين حيث أن معظم الدول والبلدان الأوروبية أصبحت علي رأس أولويات المهاجرين غير الشرعيين وكذلك دول أمريكا الشمالية وأصبحت أيضاً دول الخليج من أبرز الدول التى تستوعب وتستقطب العمالة وبعض الدول في جنوب شرق أسيا. ومما لاشك فيه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد إكتسبت أهمية كبيرة وخاصة منذ قيام السلطات الأوروبية بتشديد

---

[٢] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨، ص ١٥

أساليب وإجراءات الموانئ الأوروبية من أجل الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين عبر الموانئ البرية والبحرية.

وبالرغم من تردى الاوضاع المعيشية في قارة إفريقيا إلا أن الشباب من القارة الإفريقية يشكلون النسبة الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين في البلاد الأمر الذى يدفع السلطات الأوروبية وخاصة في دول أسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا واليونان إلي إتخاذ تدابير أكثر تشدداً من أجل مواجهة الظاهرة ومن جانب أخر فإن وسائل الإعلام تبذل جهوداً كبيرة في التعريف بمخاطر الهجرة غير الشرعية. وبالتالي فإن القارة الأوروبية ولاسيما إيطاليا تحاول تشديد الرقابة علي الموانئ الإيطالية لكى تحد من تدفق المهاجريين غير الشرعيين إلي الأراضى الإيطالية

وسوف بتسليط الضوء على الدوافع التى أدت إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتعمق في فهم الأزمة، مع دراسة المرتكزات والظروف الدولية التى أدت إلى تفاقم تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلي الأراضى الإيطالية، وسوف يتم مناقشة كافة الظروف والملابسات التى يمكن إتخاذها كمدخل لإيجاد حلول واقعية ومنطقية لهذة الأزمة الدولية.

مشكلة البحث

تظهر مشكلة هذا البحث في محاولة إزالة الغموض الذى أدى إلى بروز المبررات والأسباب التى أدت إلى تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا وإيطاليا، حيث يترتب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية أزمة عميقة في العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا كنتيجة طبيعية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلي الأراضى الإيطالية عبر الموانئ الليبية.

وتجدر الإشارة إلي أن هناك أسباب جغرافية تحول دون قدرة السلطات الليبية على مراقبة الموانئ بشكل فعال، فطول السواحل الليبية الممتدة بين ليبيا وبين الموانئ الإيطالية وكذلك طول المساحة الحدودية البرية الممتدة بين الدول الإفريقية قد تشكل عائقاً كبيراً يحول دون قدرة السلطات الليبية من تفعيل عمليات المراقبة بشكل كامل. كما أن إختيار أوقات محددة ومعينة جعل بعض عصابات التهريب تنتهز الفرصة وتختار أنسب الأوقات التى يمكن من خلالها أن يتم تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

وبالرغم من توقيع إيطاليا مع السلطات الليبية العديد من الإتفاقيات والمعاهدات التى من شانها أن تحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضى الإيطالية إلا أن المشكلة تفاقمت مع زيادة حدة الفقر التى تعاني منه بعض الدول الإفريقية، كما أن زيادة الصراعات السياسية في القارة السمراء أدى بالعديد من المهاجرين غير الشرعيين يغامرون بحياتهم من أجل الوصول إلى الموانئ الأوروبية للهروب من جحيم وويلات الحروب في بلدانهم الأصلية. وبناء على ذلك، فإن هذا البحث يعالج مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال إستقراء أسباب الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على العلاقات الدولية بين إيطاليا وليبيا، مع التعمق في تحليل هذه الظاهرة لمعرفة المرتكزات والدوافع والأسباب والعوامل التى أدت إليها في الوقت الراهن.[٣]

أسئلة البحث

بناء على المشكلة آنفة الذكر، فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما الوسائل التى تتبعها الأجهزة الحكومية الليبية فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟
٢. ما الجهود المبذولة بما تشمله من معاهدات ومواثيق وتفاهمات دولية بين إيطاليا وليبيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟
٣. ما المعوقات التى تواجه البلدين فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية؟

أهداف البحث

١. التعرف على الوسائل التى تتبعها الأجهزة الحكومية الليبية فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

---

[٣] رانا جواد، **ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية**، تقرير منشور علي موقع بي بي سي عربي بتاريخ ١٦أكتوبر، تشرين الاول، ٢٠١٣م، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/10/131016_libya_migration

٢. التعرف على الجهود المبذولة بما تشمله من معاهدات ومواثيق وتفاهمات دولية بين إيطاليا وليبيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.
٣. التعرف على المعوقات التى تواجه البلدين فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في النقاط التالية:

١. الهجرة غير الشرعية من أبرز الموضوعات التى تهتم بها كافة الأوساط السياسية، حيث كشفت مشكلة الهجرة غير الشرعية عن طبيعة وحجم التعاون في العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا فى مسألة الهجرة غير الشرعية.
٢. تعتبر هذه الدراسات إمتداداً للدراسات السابقة التى كشفت عن حجم وطبيعة التعامل مع أزمة الهجرة غير الشرعية. وتأتى هذه الدراسة في ظل وجود إتفاقيات مبرمة بين ليبيا وإيطاليا.
٣. تعتبر هذه الدراسة غاية في الأهمية حيث تعتبر مرجعاً هاماً لكافة المستفيدين فى مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية فى إطار العلاقات بين إيطاليا وليبيا.

حدود البحث

ستتناول الدراسة ما يتعلق بدور الأجهزة الحكومية فى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تنحصر مكانياً بين ليبيا وإيطاليا حيث تكشف هذه الدراسة عن طبيعة المشاكل المتعلقة بين البلدين والخاصة بمسألة مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية منذ عام ٢٠١١م وخاصة بعد أحداث ١٧ فبراير ٢٠١١م وحتى عام ٢٠١٧. وتشمل هذه الدراسة التعرف على كافة الإجراءات التى من خلالها يمكن التعرف علي القوانين والإجراءات المتبعة من السلطات الليبية والحكومة الإيطالية وما تم إبرامه من معاهدات بين البلدين في هذا الصدد.

منهج البحث

المناهج التي سيسير عليها الباحث في هذا البحث هي:

١. **المنهج الإستقرائى:** حيث تستخدم الدراسة المنهج الإستقرائى لإستقراء المصادر الرئيسية للبحث العلمى المتعلقة بمفهوم الهجرة غير الشرعية، حيث تكشف الدراسة عن طبيعة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية بين السلطات الليبية وبين السلطات الإيطالية بالرغم من إبرام الكثير من التفاهمات الدولية بين البلدين منذ عام ٢٠٠٣م، وكذلك إيضاح المقررات الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والإجراءات التي تتبعها الحكومة الإيطالية لمنع تسلل المهاجرين غير الشرعيين عبر الموانئ الليبية للوصول إلي السواحل الإيطالية. ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تستقرأ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ناحية القوانين المعمول بها في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في البلدين.

٢. **المنهج المقارن:** حيث تم إجراء مقارنة بين مدى إرتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعدم الإستقرار الأمنى بين ليبيا وإيطاليا، وذلك بحسب ما تتطلبة طبيعة الدراسة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التى تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تناولت الهجرة غير الشرعية من ناحية التركيز على الإطار المفاهيمي وأنواع الهجرة والأسس والمرتكزات التى تقوم عليها الهجرة غير الشرعية. ومما لاشك فيه أن هناك أيضاً العديد من الدراسات الأجنبية والمقالات العلمية التى تناولت مشكلة الهجرة غير الشرعية.

دراسة قامت بها رانا جواد وكانت بعنوان: **ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية (٢٠١٣م)**[٤] حيث تناولت هذه الدراسة مشكلة دخول المهاجرين غير الشرعيين

[٤] رانا جواد، **ليبيا مقصد أكثر سهولة للهجرة غير الشرعية**، تقرير منشور علي موقع بي بي سي عربي بتاريخ ١٦أكتوبر، تشرين الاول، ٢٠١٣م،

إلى الأراضى الليبية وأن معظم المهاجرين غير الشرعيين يستغلون الثغرات القانونية التى يمكن إستخدامها للدخول إلي ليبيا ثم بعد ذلك يبدأون فى التواصل مع مهربى البشر الذين يستغلون المهاجرين غير الشرعيين في الحصول على الكثير من الأموال مقابل وصولهم إلي الشواطئ الأوروبية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي الأساليب التى يتبعها المهاجرون في الدخول إلى الأراضى الليبية لتحقيق أغراضهم في الهجرة غير الشرعية. ولقد أتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي لوصف وتحليل ما يقوم به المهاجرين غير الشرعيين من تحايل من أجل الهجرة غير الشرعية. وتعتبر هذه الدراسة في غاية الأهمية حيث أنها تتعمق في دراسة الأسباب والعوامل والمكونات التى يمكن إستخدامها في الهجرة غير الشرعية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن الهجرة غير الشرعية تحتاج إلي تغيير جذرى في القوانين المعمول بها في ليبيا ومن بينها عدم السماح للقدوم إلى الأراضى الليبية إلا بعد الحصول علي إذن مسبق وموافقة مسبقة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التواصل مع الشركاء الأوروبيين لتوحيد إجراءات التفتيش والرقابة والمتابعة للسواحل الليبية. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على المشاكل التى واجهت السلطات الليبية والخاصة بمسألة تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى الأراضي الليبية.

دراسة قام بها عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، وكانت بعنوان **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة إجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنودة بمدينة بنغازي (٢٠١٤م)**[٥]. تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على المشاكل التى تواجه المجتمع الليبي من وراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين. وتجدر الإشارة إلي أن المجتمع الليبي يعاني من إنطلاق المهاجرين غير الشرعيين من الأراضي الليبية إلى السواحل الأوروبية مما يضع السلطات الليبية في حرج شديد نظراً لعدم الإلتزام بالمواثيق الدولية التى تنادى بضرورة إتخاذ تدابير قانونية وإجرائية أكثر تشدداً للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلي الأراضي الليبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الإجراءات التى تتخذها السلطات

[٥] عبد الله أحمد عبد الله المصراتي، الهجرة غير الشرعية، بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنعوذة بمدينة بنغازي، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض**، (٢٠١٤م)، المجلد (٣٠) العدد (٥٩).

الليبية وخاصة بعد أحداث ١٧ فبراير ٢٠١١م. ولقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من بينها أن ليبيا تحتاج إلي حوار مجتمعي شامل من أجل سن القوانين الرادعة التى لاتسمح لإنطلاق المهاجرين غير الشرعيين إلي الأراضي الأوروبية وكذلك مراجعة الإجراءات التي تتخذ من أجل مراقبة الحدود البرية والبحرية. ولقد أوصت الدراسة بأنه ينبغي إعادة النظر في العلاقات مع الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين وأن الهجرة غير الشرعية ينبغي أن ينظر إليها بأنها مسألة تمثل إنتهاك للسيادة الوطنية للدولة وكذلك فإن الهجرة غير الشرعية كانت بسبب تردي الأحوال المعيشية والإنسانية التى يعاني منها الكثير من المهاجرين في بلدانهم الأصلية. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف علي الظروف والملابسات التى أدت إلي تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية وكذلك التعرف علي الحالة الأمنية المتدهورة التى تعاني منها ليبيا في الآونة الأخيرة. وأيضاً ساهمت الدراسة الحالية في الإستفادة من التعرف على أفضل الإجراءات التي يمكن إتخاذها حيال الأزمة.

دراسة قام بها محمد رضوان صالح وحاتم فرج الطيرة، وكانت بعنوان **مخاطر الهجرة غير الشرعية على أمن وسلامة المجتمع (٢٠٠٧م)**. تهدف هذه الدراسة إلي تبيان وتوضيح المخاطر التى تواجه المجتمع الليبي من وراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلي الأراضي الليبية. وأشارت هذه الدراسة إلي أن الدولة الليبية تتعرض لمخاطر كبيرة حيث أن الهجرة غير الشرعية إنتهاكاً للسيادة، وهو ما يدفع الدول الأوروبية إلي محاولة فرض عقوبات علي ليبيا دولياً نظراً لعدم إلتزامها بالمواثيق الدولية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى لوصف وتحليل المخاطر التى يتعرض لها الشعب الليبي من وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلي العديد من النتائج من بينها أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها العديد من الآثار السلبية علي المجتمع الليبي حيث تسعي العديد من الدول الغربية إلي إستغلال الموقف لمحاولة التخلص من مشكلة الهجرة غير الشرعية بالسعي تجاه المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا. ولقد أوصى الباحث بضرورة توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين لسن القوانين التي تمنع المهاجرين غير الشرعيين من الدخول إلي الأراضي الليبية. ولقد

إستفادت هذه الدراسة من حيث التعرف علي حجم وطبيعة المخاطر التى يتعرض لها الشعب الليبي ومن بينها التعرف على أماكن تواجد المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا.[٦]

دراسة قام بها عمران الصفواني وحسين جوان، وكانت بعنوان **الهجرة إلي ليبيا: أنماطها وإتجاهاتها وطبيعتها (٢٠٠٩م).**[٧] تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي مفهوم الهجرة وأنواعها وأنماطها وإتجاهاتها وكذلك القوانين المتعلقة بها. وتجدر الإشارة إلي أن الدولة الليبية قد عانت بشكل واضح من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وأن هذه المشكلة قد تسببت في إحراج المجتمع الدولي للسلطات الليبية، وكذلك فإن الدول الأوروبية توجه أصابع الإتهام إلي السلطات الليبية بعدم القدرة علي ضبط الحدود والموانئ. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الهجرة غير الشرعية والتوغل بعمق في أنماط الهجرة غير الشرعية. ولقد أصبحت مشكلة الهجرة غير الشرعية هي المشكلة الأكثر أهمية التى تواجه السلطات الليبية حيث أنها تعد من أبرز مظاهر إنتهاك السيادة للدولة الليبية علي أراضيها. ومن بين أبرز النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة هي ضرورة الإستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود البرية والبحرية والتنسيق مع الإتحاد الأوروبي في عمل دوريات بأوقات محددة وغير محددة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين. ولقد أوصت الدراسة بمحاولة البحث عن مهربي البشر والقبض عليهم وإقتفاء أثرهم لمنع عمليات تهريب البشر. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من التعرف علي الإطار النظري للهجرة وأنواعها وأنماطها وإتجاهاتها.

ودراسة قام بها راضي الطيف، وكانت بعنوان **ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا كدولة عبور (٢٠٠٩م).**[٨] تهدف هذه

---

[٦] محمد رضوان صالح وحاتم فرج الطيرة، **مخاطر الهجرة غير الشرعية على أمن وسلامة المجتمع**، ورقة غير منشورة مقدمة في ذكرى اليوم العالمي للصحة العالمية للعام، ٢٠٠٧م، WWW.LIBID.ORG

[٧] عمران الصفواني وحسين جوان، **الهجرة إلي ليبيا: أنماطها وإتجاهاتها وطبيعتها**، (بحث مقدم إلي ندوة إشكاليات الهجرة إلي ليبيا المقامة في أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩م)

[٨] راضي الطيف، وكانت بعنوان **ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا كدولة عبور، دراسة تحليلية وصفية للأسباب والآثار**، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السلوكية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩م).

إلي التعرف علي الأسباب والدوافع والعوامل التي تدفع المهاجرين غير الشرعيين إلي المغامرة بحياتهم من أجل الوصول إلي الشواطئ الأوروبية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن غالبية دول شمال إفريقيا والدول الإفريقية شديدة الفقر تستخدم الأراضى الليبية كدولة عبور إلي الأراضي الأوروبية مما يجعل ليبيا في موقف صعب أمام العديد من الدول الأوروبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا. وتبرز أهمية الدراسة من خلال معاناة الشباب العربي في دول المغرب العربي ولاسيما الجزائر وتونس والمغرب وصعوبة الحصول علي فرصة مناسبة للعمل وزيادة حدة الفقر في هذه الدول الأمر الذى يدفع العديد من الشباب إلي محاولة التجربة في تغيير الواقع الأليم والوصول إلي السواحل الأوروبية بحثاً عن فرصة عمل مناسبة. ولقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من بينها أن الدول الأوروبية لابد أن تتخذ سياسات إقتصادية داعمة لدول المغرب العربي بإقامة المشروعات وإستيعاب الأعداد الهائلة داخل دول المغرب العربي لصرف النظر عن فكرة الهجرة غير الشرعية. ولقد أوصت الدراسة بالدور الذي يجب أن تبذله وسائل الإعلام من التحذير من فكرة الهجرة غير الشرعية وضرورة سن القوانين التي تسمح بإستقطاب المهاجرين الأكفاء ذوي الخبرة والكفاءة. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة بأنها كشفت عن حجم المعاناة التى يعانيها الشباب العربي في دول المغرب العربي.

ودراسة قام بها أحمد أوغلو، وكانت بعنوان **الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة (٢٠٠٩م).**[٩] تهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي رغبة العديد من الشباب في التخلص من الفقر ومحاولة إيجاد فرصة حقيقية في الدول المتقدمة. وتكمن مشكلة الدراسة في أن العديد من الشباب يدفع أموالاً طائلة لمهربي البشر من أجل تسهيل وصولهم إلي الشواطئ الأوروبية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الإستقرائى لإستقراء القوانين المعمول بها في الدول المصدرة والدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين. وتبرز أهمية الدراسة في وجود عدد كبير من مهربي البشر ممن يروجون للمهاجرين غير الشرعيين حلم الوصول إلي الشواطئ الأوروبية مقابل حصولهم علي أموال من المهاجرين غير الشرعيين. ولقد توصلت الدراسة إلي

---

٩ أحمد أوغلو، الهجرة غير الشرعية بين تجارة الأوهام وحلم الثروة، **مجلة الجيش اللبنانى**، العدد ٢٨٩، (٢٠٠٩م).

العديد من النتائج من بينها أن مهربي البشر يرتكبون الجرائم المنظمة المحظورة دولياً من تهريب البشر فضلاً عن غسيل الأموال وكذلك التربح من تجارة الرقيق والدعارة مما يستلزم إتخاذ مايلزم من إجراءات قانونية للحد من إنتشار هذه الظاهرة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تضافر الجهود بين الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين ودول العبور من أجل محاصرة مهربي البشر والقبض عليهم وكذلك البحث في حلول عاجلة للقضاء علي مشكلة البطالة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف علي أنواع الجرائم المنظمة التي يمكن أن يستخدمها مهربي البشر في تهريب المهاجرين غير الشرعيين.

ودراسة قام بها عبد الله السراني، وكانت بعنوان **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم (٢٠١٠م).**[١٠] تهدف هذه الدراسة إلي العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم. وتكمن مشكلة الدراسة أن مهربي البشر يهربون البشر من دول العبور إلي الأراضي الأوروبية مقابل الحصول علي أموال كثيرة فضلاً عن إستخدام النساء في تجارة الرقيق ولأعمال منافية للآداب والدعارة. وتبرز أهمية الدراسة في أن القانون الدولي قد نص على تجريم الجريمة المنظمة وقد أقر بضرورة ضبط وإيقاف مهربي البشر، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصفي وتحليل مشكلة الهجرة غير الشرعية والعلاقة بينها وبين جريمة تهريب البشر. ولقد توصلت الدراسة الحالية للعديد من النتائج من بينها أن الهجرة غير الشرعية لها علاقة وثيقة بوجود مهربي البشر وبتزايد نسبة الجريمة المنظمة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة تتبع مهربي البشر وتتبع مصادر أموالهم حتى تتمكن الدول من التخلص منهم ومن الحد من الهجرة غير الشرعية بشكل سليم. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من حيث أن الهجرة غير الشرعية لها العديد من التعرف على القوانين التى تجرم مهربي البشر وعن كيفية ربط الهجرة غير الشرعية وبين الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر.

---

[١٠] عبد الله السراني، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠١٠م.

ودراسة قام بها دخالة مسعود، وكانت بعنوان **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها (٢٠١٤م)**.[١١] تهدف هذه الدراسة إلي واقع الهجرة غير الشرعية في الدول المطلة علي حوض البحر المتوسط والتعرف علي آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية أصبحت عبئاً كبيراً علي الدول الأوروبية وأن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين وصلوا إلي الشواطئ الأوروبية كبير جداً يفوق قدرة الدول الأوروبية علي إستيعاب هذه الأعداد الكبيرة الأمر الذى دعي الدول الأوروبية إلي عقد المزيد من المؤتمرات بين الدول الأوروبية وبين الدول المصدرة لإتخاذ ما يلزم من تنسيق في المواقف وتوحيد القوانين لتجريم الهجرة غير الشرعية ومحاولة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين مرة أخري إلي بلدانهم الأصلية. وتبرز أهمية الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية قد زادت في الآونة الأخيرة بشكل مبالغ فيه الأمر الذى دعي الكثير من الشركاء الأوروبيين إلي المساهمة في ضبط الحدود البحرية وعمل الدوريات اللازمة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين. ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الهجرة غير الشرعية ووصف آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج من بينها أن الدول الأوروبية أصبحت أكثر صرامة من ذى قبل في التعامل مع مسألة الهجرة غير الشرعية حيث أن الهجرة غير الشرعية قد تؤثر علي مستوى التقدم الإقتصادي الذى تنعم به الدول الأوروبية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التعرف علي قدرات المهاجرين غير الشرعيين قبل الشروع في إعادتهم مرة أخري إلي أوطانهم حيث قد يوجد من بين المهاجرين غير الشرعيين ما تحتاجه الدول الأوروبية من أيدي عاملة أو خبرات مهنية وتقنية. ولقد إستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على واقع الشراكة بين دول حوض المتوسط وعن مدى الجهد المبذول في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكذلك عن الإتفاقيات الموقعة بين دول حوض المتوسط وموقف وسائل الإعلام الغربية من وجود صفقات لتهريب البشر وتجارة الرقيق الأبيض وعمليات تهريب وغسيل الأموال التى تعاني منها الدول

---

[١١] دخالة مسعود، **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وآليات مكافحتها**، (ورقة بحثية منشورة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد٥، أكتوبر ٢٠١٤م).